المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد: 23 س/ ر ن ع **بتاريخ: 09 يوليو 2019**

إلى

السيد المحامي العام الأول لدى محكمة النقض
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول مكافحة وزجر التهريب.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

لا يخفى عليكم ما لجريمة التهريب من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية مهمة، كما تهدد العديد من المقاولات الوطنية بالإفلاس نتيجة التنافس غير المتكافئ، بالإضافة إلى ما للتهريب من عواقب على صحة المستهلك تتجلى في تزويد السوق بمنتجات غير خاضعة لمعايير وفحوصات الجودة.

وبالرغم من الجهود المبذولة للتصدي للظاهرة، لا سيما من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إلا أن الظاهرة لا زالت متفشية، مما يقتضي تظافر جهود كافة الأجهزة والمصالح العاملة في مكافحة التهريب، قصد تحقيق الردع المطلوب.

وانطلاقا من الدور المنوط بالنيابة العامة، خاصة في الإشراف على الأبحاث والتحريات التي تقوم بها الضابطة القضائية وتحريك الدعوى العمومية، فإني أدعوكم إلى مضاعفة الجهود لتفعيل المقتضيات القانونية الخاصة بالزجر الواردة في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، مع الحرص على ما يلي:

- حث الشرطة القضائية على التنسيق مع أعوان إدارة الجمارك بمناسبة فتح المحلات المهنية والمساكن، وتمكينها من نسخ الوثائق المتعلقة بوسائل النقل المسلمة لها؛
- إشعار مصالح الجمارك بالمخالفات والجنح الجمركية المثبتة من طرف الشرطة القضائية، حتى يتأتى لها الانتصاب كمطالب بالحق المدني؛
- التعامل بالصرامة اللازمة مع المتورطين في القضايا الجمركية؛
- التنسيق مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بخصوص عمليات الإتلاف؛
- التنسيق بين الشرطة القضائية وإدارة الجمارك لمكافحة التهريب على المستوى الوطني، وتوخي الفعالية اللازمة لمحاربة الظاهرة؛
- الاشتغال في إطار اللجان الجهوية الخاصة بمتابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة؛

هذا، ونظرا لما تكتسيه هذه التعليمات من أهمية، فإني أهيب بكم السهر على تفعيل التعليمات المذكورة بكل جدية وصرامة، مع إعداد تقارير خاصة بالقضايا التي تبدو لكم مهمة، وموافاتي بالصعوبات التي قد تعترضكم بشأن تطبيق هذه التوجيهات.

والسلام.